

كلية الدراسات التطبيقية



مبادئ الإقتصاد الجزئي

Principles of Microeconomics

د/ محمود عبد العزيز توني

الفصل الأول

مفاهيم اقتصادية أساسية

Basic Economic Concepts

د/ محمود عبد العزيز توني

الأهداف التعليمية:

- بعد الانتهاء من دراسة هذا الدرس، سوف تكون قادراً على أن:
 - ١- تعرف مفهوم علم الاقتصاد.
 - ٢- تفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي
 - ٣- تعرف مفهوم الندرة والاختيار
 - ٤- تتعرف على بعض المفاهيم الاقتصادية الأساسية
 - ٥- تتعرف على علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى
 - ٦- تتعرف على التساؤلات الاقتصادية الثلاثة : ماذا ننتج، كيف ننتج، ولمن ننتج؟
 - ٧- تتعرف على عناصر الإنتاج المختلفة.
 - ٨- تتعرف على النظم الاقتصادية المختلفة

عناصر المحاضرة

- الندرة والاختيار.
- تعريف علم الإقتصاد.
- مفاهيم اقتصادية أساسية.
- سمات علم الإقتصاد.
- علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأخرى.
- ثلاثة أسئلة اقتصادية أساسية.
- الموارد الاقتصادية.
- النظم الاقتصادية المختلفة.

لماذا ندرس علم الاقتصاد

- يساعدنا في حل المشاكل الاقتصادية المختلفة
- لأنه يلعب دوراً هاماً في حياتنا
- دراسة الاقتصاد تساعدنا على فهم الظروف المحيطة بنا.
- يمكننا من اتخاذ القرار السليم في مجال التسعير وتحديد حجم الانتاج والاحتياجات من العمالة في المؤسسات المختلفة.
- التنبؤ بما يمكن أن يحدث من حولنا فيما يتعلق بالظواهر الاقتصادية.
- يمكننا من فهم المقررات الأخرى في مجال العلوم الإدارية المرتبطة به.

الندرة والاختيار:

- تعتبر فكرة الندرة (Scarcity) هي قلب علم الاقتصاد المعاصر باعتبارها أساس المشكلة الاقتصادية.
- فالندرة في علم الاقتصاد هو أن الموارد الاقتصادية المتاحة تنصف بالقلة النسبية (أو المحدودية) بالمقارنة إلى رغبات الناس الغير محدودة في الحصول على السلع.
- هذه الندرة النسبية هي التي تعطي السلعة ثمنًا تباع به وتشتري، ويبرر الاستخدام الأمثل للموارد.

- وتعرف المشكلة الاقتصادية (Economic Problem) بأنها:
ندرة الموارد الاقتصادية في مقابل رغبات الأفراد غير المحدودة.
- ومن ثم فإن علم الاقتصاد يختص بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق الاختيار (Choice)، وهنا يقرر أمرين:
 - الأمر الأول: اختيار الحاجات التي سيتم إشباعها باستخدام الموارد المتاحة.
 - الأمر الثاني: الاختيار بين الاستخدامات العديدة للموارد المتاحة والاستغلال الأمثل لها.

تعريف علم الاقتصاد

- الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الطريقة المثلى لاستغلال الموارد النادرة، بهدف تحقيق أكبر قدر من حاجات المجتمع، أي الوصول إلى أعلى مستوى من رفاهية المجتمع.
- وهو بعبارة أخرى علم يهتم بدراسة الموارد المحدودة لتلبية حاجات غير محدودة.

يوضح هذا التعريف حقيقتين هامتين هما:

- إن الحاجات الإنسانية المراد إشباعها متعددة و غير محدودة.
- إن الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية محدودة.
- وهاتان الحقيقتان هما أساس المشكلة الاقتصادية، ولولاها لما كانت دراسة علم الاقتصاد ذات أهمية كبرى

الاقتصاد الكلي (Macroeconomics) والاقتصاد الجزئي (Microeconomics)

- يقوم الاقتصاد الكلي بالتركيز على دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي (الظواهر الاقتصادية الكلية) مثل الطلب الكلي، والناج أو العرض الكلي، والمستوى العام للأسعار والتضخم، البطالة، النمو الاقتصادي.
- أما الاقتصاد الجزئي، فإنه يقوم بدراسة وتحليل سلوك وحدات اقتصادية فردية، كالمستهلك، العوامل المحددة لطلب المستهلك على سلعة ما، المنتج والعوامل المحددة للكمية التي يقوم المنتج بإنتاجها وبيعها، المنشأة وسلوك المنشأة تجاه العمالة والتكاليف والإنتاج، توازن السوق وما إلى ذلك.

علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأخرى

- **الاقتصاد وعلم الاجتماع:** الاقتصاد علم سلوكي يهتم بسلوكيات البشر، ووثيق الصلة بالسمات الاجتماعية للسكان.
- **الاقتصاد وعلم السياسة:** العلاقات السياسية بين الدول تقوم على المصالح الاقتصادية. كما أن السياسات الاقتصادية في الدولة تعكس شكل النظام السياسي القائم.
- **الاقتصاد وعلم التاريخ:** تعتمد الأبحاث الاقتصادية على البيانات التاريخية ذات الصلة.
- **الاقتصاد والرياضيات والإحصاء:** يعتمد الاقتصاديون على أساليب وأدوات التحليل الرياضي والإحصائي في دراسة وقياس العلاقات المفسرة للظواهر الاقتصادية.

ثلاثة أسئلة إقتصادية أساسية

● ماذا يجب أن نتج، وبأي كمية؟

- يتعلق هذا السؤال مباشرة باختيار السلع والخدمات التي يتم إنتاجها وتحديد الكميات المطلوب إنتاجها من كل منها.
- ومما لا شك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية جميع رغبات أفرادها، بل عليه القيام بعملية موازنة واختيار أفضل البدائل والمفاضلة بينها وإنتاجها في حدود الإمكانيات المتاحة.
- وتتم الإجابة عن هذا السؤال في الاقتصادات الحرة عن طريق آلية السعر (الطلب والعرض).
- أما في الاقتصاديات الاشتراكية فيتم تحديد السلع التي يتم إنتاجها وكذلك الكميات من خلال خطط مركزية تقوم الدولة بوضعها في ضوء الأولويات التي تضعها.

● ما هي الطريقة المثلى للإنتاج؟ كيف نتج؟

- ينصب هذا السؤال على اختيار تقنية (طريقة) الإنتاج المثلى، أي الأكثر كفاءة، التي يمكن بها الإنتاج بأقل تكلفة للوحدة.
- وهذه العملية تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة بحيث تحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن.
- فعلى سبيل المثال طريقة الإنتاج المثلى في القطاع الزراعي في دولة مثل بنجلاديش تعتمد بشكل كبير على الأيدي العاملة (العنصر المتوفر والأقل تكلفة) بينما طريقة الإنتاج المثلى في نفس القطاع في دولة مثل السويد تعتمد على الميكنة بشكل رئيسي (عنصر رأس المال هو المتوفر هنا والأقل تكلفة).

● لمن نتج؟ كيف يتم توزيع الإنتاج؟

- ينصب هذا السؤال على كيفية توزيع الناتج ومدى عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وكيفية تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.
- يتم توزيع الناتج على أفراد المجتمع وفقا لمدى مساهمة كل فرد في العملية الانتاجية والتي مقابلها يحصل على دخل يستطيع من خلاله الحصول على السلع والخدمات التي يرغبها.
- ولكن في بعض الحالات قد يكون توزيع الناتج بين افراد المجتمع يتسم بالتفاوت الكبير في توزيع الدخل، وهذا ما يقتضي التدخل باستخدام بعض الادوات مثل الضرائب والزكاة لتحقيق العدالة في توزيع الناتج والدخل.
- وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، إنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها بحيث يكون هناك تقارب في مستويات دخول كافة الافراد.

بعض المفاهيم الاقتصادية الهامة

الإقتصاد الإيجابي Positive Economics

- يدرس الظواهر الاقتصادية، ويضع نظريات لتفسيرها، ويستخدم التحليل الإحصائي لاختبار صحتها.
- يهتم بتفسير الظاهرة! What is? That is! ويصف النظريات والقوانين لتفسير الظاهرة الاقتصادية الملحوظة. (يتناول ما هو كائن فعلاً).

الإقتصاد المعياري Normative Economics

- يقدم مقترحات أو سياسات حول ما يجب أن يكون عليه الحال.

العلاقة التبادلية بينهما

- يستتير مصممو الاقتصاد المعياري بالحقائق التي تتوصل لها الدراسات في مجال الاقتصاد الإيجابي، ويمدونهم بالمقابل بالموضوعات التي تهم المجتمع وتحتاج للدراسة.
- كما أن وضع السياسات اللازمة لحل مشكلة ما تقتضي الالمام بالحقائق والظواهر العامة لهذه المشكلة أو الظاهرة.

أمثلة على الاقتصاد الايجابي والاقتصاد المعياري:

- لو قلنا: "إذا ارتفع سعر السلعة فإن كمية ما يشتريه الأفراد منها ستتناقص" فنحن نتناول الاقتصاد الإيجابي، حيث يصف حقيقة أو نظرية اقتصادية معينة.
- و لكن إذا أضفنا لما سبق عبارة: " و عليه فيجب أن لا نسمح بارتفاع الأسعار" نكون قد دخلنا إلى الاقتصاد المعياري، والذي يقدم حكماً أو توجيهاً لما يجب أن يكون.
- مثال آخر ، اذا قلنا أن فرض الضرائب يؤدي الى ارتفاع الاسعار وانخفاض الاستهلاك، فهنا نقرر ظاهرة اقتصادية ما ويدخل ذلك في مجال الاقتصاد الايجابي.
- أما اذا قلنا يجب فرض ضرائب تصاعدية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، فهنا نصدر حكم وتوجيهاً لما يجب أن يكون، وهذا يدخل في مجال الاقتصاد المعياري.

سمات علم الإقتصاد

- لعلم الإقتصاد مصطلحاته ولغته الخاصة به، كالمنفعة والمرونة والطلب والتضخم وتكلفة الفرص البديلة وغيرها من المصطلحات.
- يعتمد علم الإقتصاد في دراسته على المنهج العلمي المتبع في باقي العلوم البحتة، من حيث المشاهدة ثم وضع النظريات المفسرة للعلاقات بين المتغيرات.
- الإقتصاد ليس علماً تجريبياً، وإنما يعتمد على البيانات الفعلية المستمدة من سلاسل زمنية أو بيانات من عينات تمثل أفراد أو منشآت في مجتمع معين.
- يعتمد الإقتصاديون على تجريد الواقع عند وضع النظريات، فيركز الباحث على تأثير عامل معين بينما يفترض ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة.

الموارد الاقتصادية

- يقصد بالموارد الاقتصادية Economic Resources جميع العناصر الانتاجية المستخدمة في انتاج السلع والخدمات والتي تعرف بعناصر الانتاج أو المدخلات. وتشمل:
 - (١) العمل: القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وخبرات علمية (رأس المال البشري)، ويتمثل عائد العمل في (الأجر).
 - (٢) الأرض: جميع الموارد الطبيعية سواء تواجدت على سطح الارض أو في باطنها كالانهار والغابات والمعادن والمياه الجوفية والاراضي الزراعية وغيرها والتي تساهم في انتاج السلع والخدمات، ويسمى عائد الأرض (الريع).
 - (٣) رأس المال: موارد من صنع الإنسان تستخدم في انتاج سلع اخرى كالآلات والمعدات والمباني (رأس المال الحقيقي)، ويتمثل عائد رأس المال في (سعر الفائدة).
 - (٤) التنظيم: ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات. والمنظم هو الشخص الذي يقوم بعملية تنظيم الانتاج ويتحمل المخاطر ويتمثل عائد المنظم في (الأرباح).

الانظمة الاقتصادية المختلفة

اولا: النظام الرأسمالي:

- ويعرف أيضا بنظام الاقتصاد الحر، ومبادئ هذا النظام تتلخص في التالي:

١- الملكية الفردية (الخاصة) لوسائل الانتاج:

- حسب هذا المبدأ فإن ملكية وسائل الانتاج هي ملكية فردية اي ترجع للقطاع الخاص، وهذا يعني وجود حرية التملك لوسائل الانتاج من قبل المنتجين وحرية تملك السلع (الانتاج) من قبل المستهلكين.

- يقتصر دور الحكومة في النشاط الاقتصادي بإصدار النقود والإشراف على المرافق العامة. وتكون الملكية العامة في أضيق الحدود، وتتمثل حقوق الدولة على أساس الملكية الخاصة في الضرائب والرسوم المختلفة

٢- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي:

- بسبب وجود حرية التملك لوسائل الإنتاج فإن هذا يعني حرية تصرف المنتجين في عوامل الانتاج التي يمتلكونها عند ممارسة النشاط الانتاجي، وكذلك حرية تصرف المستهلكين في دخولهم عند ممارسة النشاط الاستهلاكي.

٣-المنافسة الحرة:

- يعني وجود منافسة بين المنتجين عند ممارستهم للنشاط الانتاجي لأجل السيطرة على اكبر جزء ممكن من السوق لغرض تحقيق اكبر ربح ممكن.
- وتتحدد اسعار السلع والخدمات عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب والمنافسة في الأسواق.

٤- حافز الربح:

- يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة.

أبرز مشاكل المذهب الرأسمالي:

- تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية.
- التفاوت الكبير في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
- إهمال الصالح العام، حيث يتيح مبدأ الحرية الاقتصادية الفردية أغلب الشركات في الاقتصاد الرأسمالي أن تحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح دون النظر للصالح العام كالتلوث البيئي.
- يؤدي النظام الرأسمالي في معظم الأحيان إلى تكوين التكتلات والاحتكارات والاستغلال.

ثانياً: النظام الاشتراكي (المخطط) :

- يقوم النظام الاشتراكي على أساس مبدأ الملكية العامة وهي ملكية الدولة ولا يعترف بالملكية الخاصة وهي ملكية الأفراد.
- ويمكننا أن نلخص الأهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقها من تدخلها في النشاط الاقتصادي بهدفين رئيسيين ، وهما :
 - ١- تحقيقه الكفاية في الانتاج
 - ٢- تحقيق العدالة في التوزيع
- ويتميز النظام الاشتراكي بثلاثة خصائص رئيسية هي :
 - ١- **الملكية الجماعية لوسائل الانتاج** : تعد الاراضي الزراعية والمناجم والمصانع ووسائل النقل الرئيسية وغيرها من وسائل الانتاج، ملكاً للدولة.
 - ٢- **التخطيط الاقتصادي** : يعتمد النظام الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي الشامل حيث يعمل على التوفيق بين الموارد والاحتياجات وذلك عن طريق وضع خطة قومية تحدد فيها مجموعة الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها خلال فترة زمنية محددة.

٣- اشباع الحاجات الجماعية: يقوم المخططون في المجتمع في ظل النظام الاشتراكي بدراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة وتحديد كمياتها ودراسة الموارد المتاحة. وحيث أن الموارد في أي مجتمع لا تسمح بتلبية كافة الاحتياجات، لذلك فإن المخططين يقومون بوضع أولويات محددة تلبى احتياجات غالبية المواطنين.

عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

- ١- المركزية الشديدة وتركز السلطة.
- ٢- ضعف الحوافز الفردية في ظل غياب حافز الربح والمنافسة الحرة.
- ٣- البيروقراطية والتعقيدات الادارية.

ثالثا : النظام الاقتصادي المختلط :

- يربط هذا النظام بين صفات النظامين السابقين ، حيث يتسم بوجود قطاع عام تديره الحكومة ، بالإضافة لحضور واضح للمستهلكين والمنتجين .
- أغلب الأنظمة الاقتصادية المعاصرة هي نظم اقتصادية مختلطة.
- ويمكن تلخيص ما سبق ذكره فيما يتعلق بالانظمة الثلاثة في أن المجتمع به مستهلكون ومنتجون لكل منهم رغباته ، كما ان لدى هذا المجتمع موارد اقتصادية محدودة . والسؤال الان يتمثل في البحث عن اسلوب معين لتلبية رغبات الافراد في ظل وجود موارد وامكانيات اقتصادية محدودة .
- الإجابة التي يقدمها النظام الاقتصادي المخطط هي أن تقوم الحكومة بالبحث عن تلك الوسيلة وتقدم الحلول لتلبية رغبات الافراد، اما في النظام الاقتصادي الحر ، فالامر متروك للمستهلكين والمنتجين . اذا اخذنا بالنظام المختلط ، فيظهر كل من دور الحكومة والقطاع الخاص في استخدام الموارد المحدودة لدي المجتمع للبية احتياجات الافراد من السلع والخدمات.

رابعاً: النظام الاقتصادي الاسلامي:

- للنظام الاقتصادي الإسلامي ذاتيته المميزة والخاصة، والتي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية، والتي تستمد أركانها من الشريعة الإسلامية.
- وتتمثل أهم سمات النظام الاقتصادي الإسلامي في:

١. الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس مبدأ الملكية المزدوجة لأن الإسلام كما يعترف بمبدأ الملكية العامة كذلك يعترف بمبدأ الملكية الخاصة وهي ملكية الأفراد.

٢. ملكية الأفراد في الإسلام قائم على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية في الحدود المسموح بها شرعاً ، بمعنى أنهم أحرار في ممارسة حرياتهم في كافة الأنشطة الاقتصادية إلا الأنشطة المحذورة كالتعامل بالربا والاتجار بالخمور.

٣. النظام الاقتصادي الإسلامي أتاح الحرية للأفراد والشركات الخاصة وأصحاب رؤوس الأموال في القيام بممارسة النشاطات الاقتصادية المشروعة بشرط أن لا تؤدي هذه الحرية إلى استغلال السوق والأضرار بالطبقات الضعيفة والمحرومة.

٤. مبدأ العدالة الاجتماعية. والذي يتمثل في التكافل الاجتماعي والذي تقع مسؤوليته على عاتق الأفراد حيث أن المجتمع الإسلامي هو مجتمع متضامن ومتكافل. كما أن الدولة مسئولة عن تحقيق حد الكفاية "المستوى اللائق للمعيشة" لكافة أفراد المجتمع.